محمد خلايلة *

الثابت والمتحول في العلاقات الأميركية- الإسرائيلية

توطئة

على الرغم من وجود أبحاثٍ، أوراق عمل، أوراق سياساتية ودراسات عديدة تناولت مسألة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، إلّا أن هنالك حاجة ماسة لفحص مستمر لطبيعة هذه العلاقات وسبر أغوارها وإيجاد مؤشرات تدل على فحواها وتساعد في تفسير التحولات والتغيرات - في ما لو وجدت.

لا يختلف اثنان على أنّ اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة كان نتيجة لاكتشاف النفط فيها ورغبة الولايات المتحدة في «انتزاع مكان لها تحت شمس التحاصص الإمبريالي للعالم في وجه الاحتكار الحصري للأسوق من قبل الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية التي سبق لها أن وضعت يدها على الكرة الأرضية بكاملها تقريبًا».[1] سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها عبر فرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وتعزيز حضورها والحد من نفوذ الاتحاد السوفييتي وسائر القوى التي تنافسها على ذلك. تشكل هذه العوامل مجتمعة إطارًا تفسيريًا لفهم طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى على الرغم من التحولات والتباينات بين الفترات الزمنية المختلفة. صحيح بأن العلاقات بين البلدين لم تكن على نسقٍ واحد منذ تأسيس الحركة الصهيونية، مرورًا باحتدام الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية والصهيونية، إقامة دولة إسرائيل، مرورًا بالعدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، حرب حزيران في العام ١٩٦٧، حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣ ووصولًا إلى يومنا هذا. لكن من الأهمية بمكان تحديد المؤشرات التي بإمكانها أن تدل على طبيعة هذه العلاقات وفحواها كي يتسنى لكل من هو مهتم في فهم هذه الأحجية أن يصل إلى استنتاجات بشأن هذه العلاقات على المحور الزمني.

* باحث ومحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا.

إن سياسات الولايات المتحدة الأميركية بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي ووقوفها المستمر إلى جانب إسرائيل وتنكرها لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره هو مزيج من اعتباراتٍ إستراتيجية تتلخص بمطامع وأهداف توسعية، واعتباراتٍ داخلية تتعلق بمجموعات الضغط التي تعمل على نحوٍ مستمر من أجل تثبيت أركان هذه العلاقة، وترتبط بحساباتٍ انتخابية واعتباراتٍ قيمية ودينية.

تسعى هذه المقالة إلى الخوض في الواضح والمعلن؛ أي في العلاقات الاستثنائية بين البلدين، من خلال التطرق إلى مفاصل ومحطات تاريخية مؤسسة من شأنها أن تخوض في غمار كل مفصل تاريخي على حدة والتعامل مع خصوصيته وفي الآن نفسه أن تساهم في نسج الخيوط بين هذه المفاصل التاريخية بهدف رسم إطار لتحديد طبيعة هذه العلاقات وأهدافها ،الأمر الذي من شأنه أن يساهم أيضًا في فهم أعمق لطبيعة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ومالاته المستقبلية. عليه تسعى المقالة إلى توفير منظور تاريخي مهم للنقاش العام حول دور الولايات المتحدة الأميركية، سياساتها الخارجية، مصالحها وموقعها في الشرق الأوسط عمومًا وفي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على وجه التحديد. علاوة على ذلك من المهم تتبع مواقف الولايات المتحدة من الحروب التي خاضتها إسرائيل في المنطقة، تصويتها إلى جانب إسرائيل في الأمم المتحدة، مساعيها المنهجية من أجل عدم إدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها باستخدامها لحق النقض (الفيتو) بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي الذي وفرته الولايات المتحدة لإسرائيل وصفقات الأسلحة التي أبرمت بين البلدين والتي حفظت لإسرائيل مكانتها وتفوقها العسكري، الاقتصادي والتكنولوجي.

ومن الأهمية بمكان الانطلاق من ادعاء مفاده أن العلاقات بين البلدين ليست نتاجًا لتقاطعات حضارية، قيمية وثقافية كما يروج لها البعض، على اعتبار أن إسرائيل دولة ديمقراطية وترعى الحريات وتنمي حقوق الإنسان، على غرار الولايات المتحدة، وذلك خلافًا للمشهد السائد في الشرق الأوسط، وإنما هي نتيجة لمصالح مشتركة لكلا البلدين: السياسية، الاقتصادية والأمنية – فمن جهة تحفظ الولايات المتحدة هيمنتها والإبقاء على موازين القوى الإقليمية بما يخدم مشروعها الإمبريالي، ومن جهةٍ أخرى تثبت إسرائيل أقدامها في المنطقة وتحافظ على أمنها من خلال تفوقها العسكري والتكنولوجي.

إن سياسات الولايات المتحدة الأميركية بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي ووقوفها المستمر إلى جانب إسرائيل وتنكرها لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره هو مزيج من اعتباراتٍ إستراتيجية تتلخص بمطامع وأهداف توسعية، واعتباراتٍ داخلية تتعلق بمجموعات الضغط التي تعمل على نحوٍ مستمر من أجل تثبيت أركان هذه العلاقة وترتبط بحساباتٍ انتخابية واعتباراتٍ قيمية ودينية رأت أهمية بالغة برعاية الحركة الصهيونية والحفاظ عليها.

إطار نظري

يستند الإطار النظري في هذه المقالة على الركائز والادعاءات لكل من جلبير أشقر في كتابه المهم «الشرق الملتهب» ورشيد الخالدي في مقدمة كتابه «القفص الحديدي». حاول الباحثان التطرق للصراع العربي-الإسرائيلي وتعثر قيام الدولة الفلسطينية. بحيث منح كل منهما وزنًا لعوامل داخلية وعوامل خارجية وأبرز ما يتعلق بالعوامل الخارجية هو السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط عمومًا وفي مسألة النزاع العربي-الإسرائيلي تحديدًا. يرى الباحثان أن للولايات المتحدة دور محوري ومهم جدًا في توطيد

أركان إسرائيل ومنع إمكانية قيام دولة فلسطينية.

لا يمكن لكل من يتتبع ويرصد التطورات على مستوى الشرق الأوسط عمومًا وعلى مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي إلّا أن يرى التوجهات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة تجاه المنطقة والصراعات فيها نظرًا لوقوفها المستميت إلى جانب إسرائيل رغمًا عن سياساتها العدوانية ومحاولات تصفيتها المستمرة للقضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه. أدت سياسات الولايات المتحدة الأميركية التي عمدت إلى إرساء معادلة التفوق السياسي والعسكري لإسرائيل ومحاصرة حركة التحرر الوطني العربي تارةً تحت غطاء إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وتارةً أخرى تحت ذريعة الدمقرطة والحفاظ على حقوق الانسان، أدت في ما أدت إليه إلى زعزعة الاستقرار، إشاعة الفوضى وانتشار العنف في العديد من البلدان العربية، بينما حافظت إسرائيل على استقرارها الداخلي وأمنها القومي، زادت من قوة ترسانتها العسكرية ومنعتها واستمرت في عملية نموها اقتصاديًا.[٢]

أما بشأن الادعاء بأن سياسات الولايات المتحدة الأميركية تقوم على اعتبارات قيمية في صلبها الديمقراطية، الحريات السياسية وحقوق الإنسان، ولذلك فهي تقف إلى جانب إسرائيل، فبالإمكان الطعن فيه وتفنيده بالتطرق إلى أمرين:

١. ممارسات إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والاحتلال الذي يسلب الفلسطيني حقوقه وحرياته الأساسية.
٢. دعم الولايات المتحدة لأنظمة سياسية جمهورية وملكية مبتورة الشرعية تبنت سياسات مخابراتية واستخدمت الورقة الأمنية في تعاملها مع مواطنيها ضاربةً بعرض الحائط حقوق الإنسان وحرياته، إضافة إلى دعم حركات جهادية وإرهابية في بداية طريقها من أجل تصويب سهامها ضد الاتحاد السوفييتي في سياق الحرب الباردة والمنافسة بين القطبين.

وفي سياقٍ متصل، يفند أشقر الادعاءات القيمية بشأن الاعتبارات التي تقف من وراء السياسات الخارجية للولايات المتحدة بقوله: «إنّ الحرية التي نصّبت الولايات المتحدة نفسها حاميةً لها على الصعيد العالمي كانت ترمز دائمًا وبالدرجة الأولى إلى حرية المبادلات والاقتصاد الحر، أما الحرية السياسية فلم تكن إلّا تنويعًا انتهازيًا يُوّظف من حالةٍ إلى أخرى وفقًا لما يخدم المقتضيات المحلية للهيمنة الأميركية».[٣] وفي سياقٍ متصل يشير تشومسكي (١٩٩٩) إلى أن من يريد فهم حقيقة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل عليه أن ينظر إلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وليس العكس. بهذا يفند تشومسكي الادعاء أن الولايات المتحدة تعمل بناءً على مصالح إسرائيل في المنطقة وأنها تنفذ سياساتها بفعل الضغوط الممارسة عليها من قبل اللوبي اليهودي فيها. يؤكد تشومسكي إلى أن إدراك الولايات المتحدة لموقع إسرائيل «الجيو- سياسي» في الشرق الأوسط هو ما يؤثر على رسم سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط برمته، كما ويدعي أن هذا الدعم المطلق من شأنه أن يتآكل في ما لو تبين أن إسرائيل أصبحت عبئًا وتهديدًا يعوق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.[٤]

يشير الخالدي إلى أن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو أحادي الجانب واستمرار للميراث الإمبريالي والاستعماري للدول الغربية في المنطقة عبر دعم الرواية الصهيونية وترجمتها إلى حق الشعب اليهودي بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وحماية أمنها وضمان استقرارها السياسي. تنعكس هذه الاستمرارية، كما يوضح الخالدي، بالالتزام الكامل بالصهيونية من جهة الدول الإمبريالية، منذ وعد بلفور - على الرغم من أن اليهود لم يشكلوا أكثر من ١٠٪ من أجمالي السكان في فلسطين التاريخية ولم تكن بحيازتهم إلى نسبة ضئيلة من إجمالي الأراضي في فلسطين – حتى يومنا هذا، فضلًا عن التنكر والضرب بعرض الحائط حقوق الشعب العربي الفلسطيني. نتيجة هذه السياسات أحادية الجانب قامت دولة إسرائيل ولم تقم دولة فلسطينية واستولت إسرائيل على ٧٨٪ من إجمالي فلسطين التاريخية خلافًا لقرار التقسيم الذي أشار إلى أنها ستشكل نحو ٥٥٪ من إجمالي فلسطين التاريخية.

كما يؤكد الخالدي بأن هذا الدعم لا يقوم على دعائم قيمية وأخلاقية وإنما هو نتيجة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ولاعتباراتٍ سياسية داخلية، ولذلك فضلت مصالح الشعب اليهودي الاستعماري وتطلعاته على حساب حقوق أصحاب البلاد، الفلسطينيين، كشعب أصلاني. على الرغم من أن الولايات المتحدة

تقوم بالترويج للديمقراطية، الاستقرار والسلم العالمي، إلا أن كل ممارساتها تشي بعكس ذلك، فإن الاستقرار بمفهومها يعني بسط سيطرتها وهيمنتها عبر إرساء التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة لضمان مصالحها الإستراتيجية. [٥]

المفارق الحرجة في العلاقات الأميركية-الإسرائيلية وتداعياتها في المنطقة

أحد أبرز السمات التي تميز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية هي دعمها المتواصل لإسرائيل في جميع المفاصل والمحطات التاريخية المهمة منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. على الرغم من الفروقات الأيديولوجية، الخلافات السياسية والقيمية إلا أن هنالك شبه إجماع لدى الحزب الجمهوري ولدى الحزب الديمقراطي بشأن أهمية إسرائيل والحفاظ على تفوقها وموقعها في الشرق الأوسط. صحيح أن هنالك تباينات في المواقف والمنطلقات بين الأحزاب والقوى الفاعلة داخلها إلا أن النتيجة كانت واحدة ووحيدة وهي الحفاظ على إسرائيل، دعمها ماديًا وعسكريًا والامتناع قدر الإمكان عن إدانتها وفرض عقوباتٍ عليها.

تحصل إسرائيل على دعمٍ كبير من قبل الولايات المتحدة الأميركية وما يقارب ٢٠٪ من المساعدات الخارجية التي تخصصها تذهب لإسرائيل، وبذلك تكون الدولة الأكثر استفادةً من هذا الدعم. ناهيك عن أن الدعم الذي تقدمه من خلال الهبات المختلفة التي تحصل عليها إسرائيل والتسهيلات من أجل الحصول على عتاد عسكري وتكنولوجيا أمنية تضمن تفوقها على سائر الدول المجاورة لها، وبالتالي تثبيت منظومة الردع تجاه كافة العناصر التي من شأنها أن تستهدف إسرائيل وتحاول مجاراتها سياسيًا، اقتصاديًا وعسكريًا. علاوةً على ذلك، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في مساعيها الدبلوماسية وانعكس ذلك في اتفاقيات وقف إطلاق النار، المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، والأهم استخدام حق النقض ضد كل مبادرة في مجلس الأمن سعت إلى إدانة إسرائيل ومحاصرتها دبلوماسيًا. بناءً على ما تقدم، بالإمكان الادعاء أن علاقات إسرائيل والولايات المتحدة تقوم على ثلاثة ركائز أساسية: أمنية-سياسية، اقتصادية- تنموية وقيمية-ثقافية:

من البدايات: صورة تجمع جون كينيدي مع دافيد بن غوريون في العام ١٩٦١. (أ.ب)

الجانب الاقتصادي

أما في الجانب الاقتصادي، فبالإمكان الإشارة إلى أن علاقات إسرائيل مع الغرب عمومًا ومع الولايات المتحدة على وجه التحديد لديها اعتبارات اقتصادية بالغة الأهمية لكون هذه الدول هي الأسواق المركزية المفتوحة أمام إسرائيل في العالم (نتيجة انقطاع العلاقات مع غالبية الدول العربية)، بالإضافة إلى السوق المغلق الذي أنتجته منظومة الاحتلال وإلزام الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال باستهلاك البضائع الإسرائيلية واستغلال الأيادي العاملة الرخيصة. عليه، تشكل هذه الأسواق، الغرب والولايات المتحدة، ٧٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية الإسرائيلية (استيراد وتصدير). كما وتؤدي هذه العلاقات إلى تطوير مبادرات، ابتكارات وصناعات مشتركة، وبالتالي فهي مصدر الحصانة الاقتصادية وأحد عوامل النمو المستمر للاقتصاد الإسرائيلي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن إسرائيل، بفعل علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة ودول الغرب، استطاعت الانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية الأكبر في العالم: منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية. صحيح أن تأثيرها، لكونها دولة صغيرة، على مواقع اتخاذ القرار في هذه المؤسسات ليس كبيرًا

إلى أنها عضو في منتديات عديدة ومن خلالها تقوم بتطوير مصالحها، وقد أدت هذه مجتمعة إلى انضمامها أيضًا في العام ٢٠١٠ إلى منظمة الدول المتقدمة OECD وهو نقلة نوعية كان لها أثر كبير على مكانتها الاقتصادية، فالانضمام لمثل هذه المؤسسات ليس رمزيًا فقط وإنما يحتوي على معانٍ سياسية ودبلوماسية كثيرة. بإمكان كل من يتعقب طبيعة هذه العلاقات ويبحث في النتائج المترتبة عليها أن يصل إلى نتيجة مفادها بأن هذه العلاقة تؤمن مصالح إسرائيل السياسية، وأنها حدّت من تأثيرات العزلة ودعاوى المقاطعة ومحاولات الإدانة، بالإضافة إلى أنها حررتها من النتائج الاقتصادية المترتبة على العزلة السياسية. نشير فقط إلى أن اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمت بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٨٥ أتاحت لإسرائيل «غزو» أسواق كثيرة كانت مغلقة أمامها في السابق وحررتها من «الأعباء» و«الثمن» الذي يفرضه الاحتلال اقتصاديًا عليها، خصوصًا بما يتعلق بالتجارة مع دول الجوار، مصر والأردن، عبر ما أطلق عليه «المناطق الصناعية المؤهلة».[٦]

الجانب الثقافي-الحضاري

أما في الجانب الثقافي-القيّمي فتميل بعض الطروحات إلى اختلاق قاسم ثقافي-حضاري مشترك بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى يقوم على اعتبار أن كلا الدولتين ترعيان القيّم الليبراليّة وحقوق الإنسان، وتنتميان إلى الأنظمة الديمقراطيّة مما يحتم عليهما التكافل، التآزر والتناصر خصوصًا في ظل محيط غير ديمقراطي وغير ليبرالي وتصاعد مستمر لقوى إسلامية راديكالية تهدد الأمن والاستقرار العالمي. تجد هذه القراءة إسنادًا لها في الطروحات التي قدمها صموئيل هنتينغتون في كتابه «صدام الحضارات» الذي يرى أن الصراع المركزي في العالم والذي يحول بين تحول العالم كلّه إلى منظومة ديمقراطية وليبرالية هو الاختلافات الحضارية والثقافية بين شعوب العالم خصوصًا بين الغرب من جهة والحضارتين الصينية والإسلامية من جهةٍ أخرى.

كما برزت في العقود الأخير أنشطة لمجموعات «المسيحيين الصهاينة» في الولايات المتحدة، بحيث تعمل هذه المجموعات من أجل التأثير على سياساتها الداخلية والخارجية وتشكل درعًا وضمانًا للذود عن مصالح إسرائيل وبنيتها التوسعية. ترتكز هذه المجموعات على معتقدات دينية وحضارية تبرر الدعم اللامحدود لإسرائيل. تعتبر هذه المجموعات أن إقامة دولة إسرائيل هو تجسيد لفكرة عودة اليهود إلى أرض الميعاد كما جاء في التوراة وفي العهد الجديد وظهور المسيح مجددًا لإنقاذ العالم من براثن المسيح الدجال. ينبغي استنادًا على هذه المعتقدات الدينية والحضارية على الولايات المتحدة العمل من أجل الحفاظ على البيت القومي للشعب اليهودي وتثبيت أركانه. يشار إلى أن ٢٥٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة ينتمون إلى المسيحيين الإنجيليين الذين يشكلون الأساس لهذه المجموعات الداعمة لإسرائيل.[٧]

أخيرًا، صحيح أن هنالك قطاعات في الولايات المتحدة، وحتى في إسرائيل، تتبنى مثل هذه المواقف وترتكز على هذه المنظومة الأخلاقية لتبرير طبيعة العلاقات والدعم بينهما، إلا أن هنالك من يشير إلى أن إماطة اللثام عن هذا الادعاء يكشف حقيقة تشابه الواقع الاستعماري الذي احتكمت إليه منظومة التفوق العرقي والتفرقة العنصرية في كلا البلدين. تشكلت الولايات المتحدة الأميركية بوصفها نظامَ استعمارٍ استيطاني مستمر إلى يومنا هذا، بحيث يحكم المهاجرون المستوطنون في الولايات المتحدة المجموعة الأصلية ويخضعونهم لوضع قانوني يجعلهم مواطنين من درجة ثانية ومحرومين من أي حقوق دستورية. لا تختلف إسرائيل في تشكلها عن الولايات المتحدة، فقد قررت الحركة الصهيونية إقامة وطن قومي لليهود، وأن الخيار الوحيد لليهود هو دولة خاصة بهم، وقد أسسوا هذا الكيان عبر اقتلاع السكان الأصليين وأصحاب البلاد وتحويل من تبقى منهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. بهذا يكون القاسم المشترك الثقافي بين البلدين يقوم على فكرة الاستعمار الاستيطاني، هضم حقوق المجموعات الأصلية والتفوق العرقي للمهاجرين.[٨]

هنا لا بد من الإشارة إلى أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وتشاطر القاسم المشترك «الثقافي» تم التعبير عنه بتصنيف إسرائيل مع دول القارة الأوروبية في المجالات المختلفة: الفن، الموسيقى، الأكاديميا والرياضة، وبهذا اخترقت العزلة، ودعاوى مقاطعة إسرائيل بسبب سياساتها الاحتلالية. إن اندماج إسرائيل في مختلف البطولات الرياضية في أوروبا (دوري أبطال أوروبا

نظرت الولايات المتحدة لإسرائيل منذ اليوم الأول على أنها قاعدة وركيزة للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في ظل احتدام المنافسة السوفييتية- الأميركية وخصوصًا أمام تنامي قوة حركة التحرر الوطني العربي في المنطقة والمدعومة من قبل الاتحاد السوفييتي.

للأنديـــة الرياضيـــة، كأس الأنديـــة الأوروبيـــة ومســـابقة اليـورو للمنتخبـات)،[٩] وحتـى في مسـابقة الأغنيـة الأوروبيـة (اورفزيـون)، يسـاهم في إيجـاد امتـدادات حضاريـة وثقافية لهـا ويعوضهـا إلى حـد مـا عـن العزلـة الجيو-سياسـية في مجـال الثقافـة، الفـن والرياضـة، فضـلًا عـن أنـه يمنـح الإسرائيليـين شـعورًا بأنهـم جـزء مـن المعسـكر الليـبرالي في العالـم، وأن لهـم هويـة وفضـاء ثقافيًـا وحضاريًـا، فـيرى العديـد مـن الإسرائيليـين أنفسـهم عـلى أنهـم ينتمـون إلى الثقافـة الغربيـة. لا يمكـن الاسـتهانة بهـذا المركـب لأنـه يـؤدي أيضًـا إلى اسـتقرار داخـلي وعـدم وجـود تصدعـات وتوتـرات قـد تنشـأ عـن وضعيـة فيهـا مقاطعـة ومحاصرة ثقافيـة لإسرائيـل خصوصًـا مـن مثـل هـذه الـدول. نتيجـة لذلـك، تعـد أوروبـا السـاحة الخلفيـة للسـياحة الإسرائيليـة فثمـة حـوالى ٢٥٪ مـن إجمـالي السـياح الإسرائيليـين يغـادرون سـنويًا لـدول أوروبـا عـلى الرغـم مـن أن العديـد مـن المجموعـات التـي تشـكل المجتمـع في إسرائيـل أقـل ميـلًا للثقافـة والحضـارة الغربيـة.[١٠]

الجانب السياسي- العسكري

أمـا في الجانـب السـياسي-الأمني، فـإن إسرائيـل كانـت مـن أوائـل الـدول التـي حصلـت عـلى اعـتراف مـن قبـل الولايـات المتحـدة واعتبرتهـا حليفـة إسـتراتيجية لهـا عـلى الرغـم مـن أنهـا ليـس عضـوًا في حلـف الناتـو. الحصـول عـلى اعـتراف مـن هـذا النـوع ليـس رمزيًـا فقـط وإنمـا يتيـح لدولـة مثـل إسرائيـل منالية كبـيرة بالحصـول عـلى بيانـات، معلومـات ومعطيـات مهمـة بالإضافـة إلى عتـاد عسـكري يكفـل تفوقهـا العسـكري في المنطقـة خصوصًـا في ظـل الـصراع العربي-الإسرائيـلي، الأمـر الـذي مـن شـأنه أن يـردع كل القـوى التـي تحـاول محاربـة إسرائيـل والحـد مـن طبيعتهـا العدوانيـة وأطماعهـا التوسـعية التـي تأتـي عـلى حسـاب الشـعب العربـي الفلسـطيني وتمنعـه مـن حقـه في تقريـر مصـيره وممارسـة سـيادته عـلى أرضـه. كمـا يترتـب عـلى هـذا الاعـتراف زيـادة التنسـيق والتعـاون بـين وزارة الدفـاع الأميركيـة وإسرائيـل وتطويـر المبـادرات المشـتركة العسـكرية منهـا والاقتصاديـة. أحـد أبـرز المـؤشرات التـي تبـين طبيعـة هـذه العلاقة هـي المسـاعدات الخارجيـة التـي تمنحهـا الولايـات المتحـدة لإسرائيـل منـذ أن وضعـت الحـرب العالميـة الثانيـة أوزارهـا. تحصـل إسرائيـل عـلى دعـم سـنوي غـير مـشروط يصـل إلى نحـو ٣ مليـار دولار سـنويًا تحـت عنـوان مسـاعدات لأغـراض أمنية وعسـكرية. مؤخـرًا تمـت إضافـة مبلـغ مقـداره ٢٧٥ مليون دولار سـنويًا مـن أجـل تفعيـل منظومـة القبـة الحديديـة. فضـلًا عـن ذلـك، فـإن اسـتخدام الولايـات المتحـدة المنهجي والمتكـرر لحـق النقـض «الفيتـو» ورفضهـا لإدانـة إسرائيـل وممارسـاتها العدوانيـة منحهـا غطـاءً سياسـيًا وشرعيـة أكـبر للإمعـان في تكريـس منظومـة الاحتـلال والقمـع بحـق الشـعب الفلسـطيني وبعـض الـدول العربيـة المجـاورة.

نظـرت الولايـات المتحـدة لإسرائيـل منـذ اليـوم الأول على أنهـا قاعـدة وركيـزة للحفـاظ عـلى مصالحهـا الإسـتراتيجية في ظـل احتـدام المنافسـة السـوفييتية- الأميركيـة وخصوصًـا أمـام تنامـي قـوة حركـة التحـرر الوطنـي العربـي في المنطقـة والمدعومـة مـن قبـل الاتحـاد السـوفييتي. صحيـح أن هنالـك تحـولات وتغـيرات في شـكل الدعـم وجوهـره في محطـات تاريخيـة معينـة، إلّا أن تعقـب هـذه المحطـات يشـير إلى اسـتمرار الدعـم الـذي تحظـى بـه إسرائيـل حتـى بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة. تـرى الولايـات المتحـدة أن إسرائيـل قـوة رادعـة لقـوى الإسـلام الراديـكالي: إيـران،

حـزب اللـه، الجهـاد الإسـلامي وحمـاس. يـؤدي هـذا الدعـم إلى تزايـد قـوة إسرائيـل العسـكرية وضمـان تفوقهـا في الـصراع الدائـر في المنطقـة ويقـوي مـن منظومـة الـردع خصوصًـا أمـام قـوى غـير دولانيـة. ينعكـس هـذا الدعـم أيضًـا بالسـماح لإسرائيـل أن تبقـى الدولـة النوويـة الوحيـدة في المنطقـة ومنـع إمكانيـة مـن باقـي الـدول في المنطقـة تطويـر سـلاح نـووي، مـن خـلال فـرض عقوبـات عـلى هـذه الـدول، وأيضًـا عـبر السـماح لإسرائيـل ومنحهـا الضـوء الأخـضر لمهاجمـة منشـآت نوويـة في هـذه الـدول كمـا حـدث في العـراق وفي سـورية والتهديـد بالهجـوم عـلى إيـران حتـى لحظـة كتابـة هـذه السـطور.

عـلى الرغـم مـن وقـوف الولايـات المتحـدة إلى جانـب إسرائيـل عـبر سـنوات الـصراع الطويلـة والحـروب المختلفـة التـي شـنتها إسرائيـل عـلى الـدول العربيـة فـإن هـذا لـم يـؤد إلى تغيـير في مواقـف الـدول العربيـة تجـاه الولايـات المتحـدة. يأتـي هـذا الجمـود في أعقـاب الصراعـات والأزمات الداخليـة في البلـدان العربيـة ونتيجـة لانتهـاء الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفييتي ونشـوء نظـام عالمـي أحـادي القطـب اتسـم بهيمنـة الولايـات المتحـدة. كمـا أن هـذه السـنوات حملـت معهـا اتفاقيـات سـلام بـين بعـض الـدول العربيـة وإسرائيـل تحـت رعايـة أمـيركا وبذلـك تفككـت الكتلـة العربيـة وفقـدت مـن وزنهـا أمـام الولايـات المتحـدة، ولـم تعـد عامـلًا مؤثـرًا في معادلـة الـصراع، ولذلـك أمعنـت الولايـات المتحـدة في دعمهـا لإسرائيـل وتوطيـد العلاقـات معهـا، خصوصًـا أن مثـل هـذا الدعـم لـم يعـد يؤثـر عـلى طبيعـة علاقـة الولايـات المتحـدة بالدول العربيـة، ولـم يكـن عندهـا مـا تخسره في هـذا الجانـب – بـل عـلى العكـس، ترافـق إمعـان الولايـات المتحـدة في دعمها لإسرائيـل مـع ارتفـاع منسـوب التعـاون عـلى المسـتوى الاسـتخباراتي، اسـتمرار صفقـات الأسـلحة وبنـاء القواعـد العسـكرية في خـاصرة بعـض هـذه الكيانـات، وتحسـن في العلاقـات الاقتصاديـة مـع الـدول العربيـة التـي عـادت بالفائـدة عـلى الولايـات المتحـدة في الأسـاس.

منذ وعد بلفور وحتى إقامة دولة إسرائيل

قـد لا يـدرك كثـير مـن المتابعـين للسياسـة الخارجيـة الأميركيـة أسـباب دعـم واشـنطن «الأعمـى وغـير المحـدود» لإسرائيـل منـذ نشـأتها قبـل أكثـر مـن ٧٠ عامـاً. لـم تُبـن هـذه العلاقـة بـين إسرائيـل والولايـات المتحـدة الأميركيـة بـين عشـية وضحاهـا، فهـي تعـود إلى مـا قبـل سـنة ١٩٤٨ (اسـتقلال دولة إسرائيـل). فقـد كان للولايـات المتحـدة الأميركيـة منـذ نشـوء المسـألة الفلسـطينية، دور مهـمّ وخطـير في دعـم التوجّـه الصهيونـي بـأن يكـون لليهـود وطـن قومـي في فلسـطين، فأيّـدت تصريـح بلفـور الصـادر في ٢ تشريـن الثانـي ١٩١٧، ثـمَّ عمـدت للضغـط عـلى سـلطة الانتـداب البريطانيـة لتسـهيل الهجـرة اليهوديـة في فلسـطين، وكان تدخّلهـا السـافر في تصويـت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة لاسـتصدار القـرار رقـم (١٨١) لعـام ١٩٤٧، بتقسـيم فلسـطين إلى دولتـين إحداهمـا عربيـة وأخـرى يهوديـة، وذلـك مـن خـلال الضغـط عـلى بعـض الـدول التـي كانـت تعـارض إصـدار هـذا القـرار بابتزازهـا اقتصاديـاً، بوقـف المعونـة الماليـة لهـا بهـدف التأثـير عـلى مواقفهـا، الأمـر الـذي نجحـت فيـه -وقتـذاك -فكانـت مـن أوائـل الـدول التـي اعترفـت بدولـة (إسرائيـل) فـور الإعـلان عـن قيامهـا منتصـف عـام ١٩٤٨.

العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦

في أعقـاب تأميـم قنـاة السـويس، شـنت كل مـن بريطانيـا، فرنسـا وإسرائيـل عدوانًـا ثلاثيًـا عـلى مـصر. هـدف العـدوان إلى توجيـه ضربـة قاسـمة إلى الرئيـس المـصري جمـال عبـد النـاصر وحركـة التحـرر القومـي العربـي التـي سـعت إلى فـض التبعيـة للـدول الاسـتعمارية وإحقـاق الاسـتقلال السـياسي والاقتصـادي لشـعوب المنطقـة. لـم يكـن موقـف الولايـات المتحـدة واضحًـا، فـكل مـا كان مـن ورائـه هـو الحفـاظ عـلى مصالحهـا – فهـي أرادت إلحـاق هزيمـة بالرئيـس المـصري بسـبب التقـارب بينـه وبـين الاتحـاد السـوفييتي وخوفهـا مـن تنامـي نفـوذه في مـصر وفي العالـم العربـي، ومـن جهـة أخـرى لـم ترغـب بانتصـار بريطانيـا خوفًـا مـن عـودة نفوذهـا إلى الـشرق الأوسـط وتهديـد مشروعهـا ببسـط هيمنتهـا وسـيطرتها عـلى المنطقـة. وقـد أيـدت الولايـات المتحـدة انسـحاب إسرائيـل مـن سـيناء وهـددت في مـا لـو لـم يتـم ذلـك بقطـع المسـاعدات عـن إسرائيـل.[١١]

حرب حزيران ١٩٦٧

تجـدر الإشـارة إلى أن جـزءًا مـن الانعطـاف في العلاقـات بـين البلديـن بـدأ مـع تـولي كينـدي لمنصـب الرئاسـة في العـام ١٩٦١ الـذي اعتقـد في بـادئ الأمـر أن السـلام في

الشرق الأوسط يعتمد على توازن القوات العسكرية بين إسرائيل من جهة والعرب من جهةٍ أخرى، إلّا أنه أدرك، في ظل احتدام المنافسة مع السوفييت وتنامي قوة حركة التحرر الوطني العربي وتأثيرها، أهمية إسرائيل وتحويلها لوكيل الولايات المتحدة و«كلب الحراسة» لمصالحها في المنطقة. على أثر هذا الفهم، باشرت الولايات المتحدة بعمليات تسليح ودعم غير مسبوقة لإسرائيل من أجل ضمان تفوقها العسكري الإقليمي المطلق الذي أدى إلى انتصار إسرائيل لاحقًا في حرب حزيران وإلحاق الهزيمة بمصر وسورية اللتين رأت فيهما الولايات المتحدة خطرًا يهدد مصالحها لكونهما موطئ قدم للاتحاد السوفييتي في المنطقة.

لعبت الولايات المتحدة الأميركية دور الخديعة الدبلوماسية والتظاهر بالحياد، وفي الوقت الذي كانت تعرف أدق تفاصيل الاستعداد الإسرائيلي للحرب، فقد حاول الرئيس (ليندون جونسون) برسالته إلى جمال عبد الناصر أن يؤكد موقف الولايات المتحدة المعارض لأي عدوان في المنطقة بأي صورة من الصور، وهذا ما يشير إلى حالة التناقض التي ظهرت لدى الولايات المتحدة ما قبل الحرب وما بعدها لاسيما موقفها المتصلب من قرار وقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي المحتلة ثم قبولها التفسير الإسرائيلي للقرار (٢٤٢) بأنه يعني الانسحاب من أراض عربية وليس كل الأراضي العربية المحتلة.[١٢] ومن خلال تتبع الموقف الأميركي في مجلس الأمن تبين أنها أصرت على عدم توجيه أي عقوبة ضد إسرائيل على الرغم من كونها محتلة لأراضٍ عربية بالقوة. على الرغم من خروج إسرائيل منتصرة من حرب ١٩٦٧ وعدم تأثر ترسانتها العسكرية، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت على الفور بتمويل إسرائيل بشتى أنواع الأسلحة والتجهيزات وجعلتها قوة عسكرية عظمى في المنطقة.[١٣] بعدها ازدادت وتيرة دعم أميركا لإسرائيل بغية تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية. على أثر الدعم السياسي والعسكري الذي حصلت عليه إسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأميركية قبيل المواجهة الكبرى، استطاعت توجيه ضربة قاصمة إلى كل من مصر وسورية، وأدت أيضًا إلى احتلال مناطق إضافية لتكمل إسرائيل عملية وضع يدها على كامل فلسطين والجولان السوري ومناطق واسعة من سيناء المصرية. يشير الأشقر إلى أن حرب الستة أيام هي عبارة عن حربين: حرب لصالح الولايات المتحدة وحرب لصالح إسرائيل – ضد القومية العربية – كعدو مشترك.

حرب تشرين ١٩٧٣

لقد شكلت وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر منعطفًا حادًا في منظومة العلاقات الإستراتيجية في المنطقة وكان لها تداعيات كبيرة على الصراع العربي- الإسرائيلي. لقد غير السادات توجهاته وسلك في نهج «الانفتاح» بهدف التقرب إلى الولايات المتحدة الأميركية. كخطوة أولى قام السادات في العام ١٩٧١ بدعم نظام النميري العسكري في السودان من أجل قمع الشيوعيين وأتبعه بطرد المستشارين العسكريين السوفييت في العام ١٩٧٢ ووضع يده على المنشآت التي كانوا يشغلونها في الأراضي المصرية. لم يكن بمقدور التقارب بين مصر والولايات المتحدة منع الحرب مع إسرائيل حيث قام السادات بدق طبول الحرب. ساعدت هذه الحرب على منح شرعية وطنية للسادات على الرغم من التحول في توجهاته السياسية. لقد لعبت الولايات المتحدة دورًا بارزًا تعدى دور الوسيط، حيث أقامت جسرًا جويًا لنقل المعدات العسكرية لإسرائيل من أجل ضمان عدم قهرها. مهدت نتائج الحرب وما سبقها من شق عصا الطاعة من قبل السادات إلى تعزيز موقع الولايات المتحدة في المنطقة وإلى التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٨ وتوقيع معاهدة السلام في ما بينهما.

استخدام حق الفيتو من قبل الولايات المتحدة بعد حرب تشرين ١٩٧٣

يتطلب اعتماد أي مشروع قرار في مجلس الأمن، الحصول على أصوات ٩ أعضاء، على الأقل من أصل ١٥ عضوًا بشرط عدم تصويت إحدى الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين) ضد مشروع القرار. استخدمت الولايات المتحدة الأميركية «الفيتو» لصالح إسرائيل لأول مرة عام ١٩٧٦. فقد شهد مجلس الأمن منذ أولى جلساته عام ١٩٤٦، إعلان ٤٣ فيتو أميركيًا لصالح إسرائيل. منها ثلاثة فيتو عام ١٩٧٦ وهي في:

- ٢٥ كانون الثاني: فيتو أميركي لمنع قرار تقدمت به باكستان، وبنما، وتنزانيا، ورومانيا، ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير، وفي إقامة دولة مستقلة، وفقًا

يمكن القول إن حق الفيتو يعتبر من أهم الأدوات التي سلبت الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والعودة، فكان الحق الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأميركية قد لعب دورًا مهمًا في الصراع العربي الإسرائيلي، وما زال كذلك إلى يومنا هذا.

لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ حزيران١٩٦٧، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

- ٢٥ آذار: فيتو أميركي ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من إسرائيل الامتناع عن أي أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.
- ٢٩ حزيران: فيتو آخر ضد قرار تقدمت به كل من غويانا، وباكستان، وبنما، وتنزانيا، يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.[١٤]

يمكن القول إن حق الفيتو يعتبر من أهم الأدوات التي سلبت الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والعودة، فكان حق الفيتو الذي تمتعت به الدول الخمس الكبرى، أو ليكون القول أكثر دقة وواقعية، الحق الذي تمتعت وانفردت به الولايات المتحدة الأميركية قد لعب دورًا مهمًا في الصراع العربي الإسرائيلي، وما زال كذلك إلى يومنا هذا. فحق الفيتو الأميركي يعد بمثابة أداة لإخضاع العرب وخاصة الفلسطينيين، حتى بامتناعهم عن تقديم شكوى خوفًا من سطوة الفيتو الأميركي.

اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨

وقعه الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك مناحيم بيغن بعد أسبوعين تقريبًا من المفاوضات السرية في كامب ديفيد. وقد جرت المفاوضات والمحادثات تحت وصاية ورعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وتم التوقيع على

الرئيس الأميركي جيمي كارتر يتوسط نظيره المصري أنور السادات (يسار) ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن لدى توقيع معاهدة كامب ديفيد. (أ.ف.ب)

الاتفاقات في السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٨. كان الهدف الأساسي لاتفاقية كامب ديفيد هو إنشاء إطار عملٍ حقيقي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال إضفاء طابعٍ رسميٍّ للاعتراف العربي بإسرائيل وحقها في الوجود. نجح كارتر بذلك من خلال عقد الاتفاقية في الوصول إلى استقرار العلاقات بين إسرائيل ومصر، بينما لا يزال التأثير طويل المدى لاتفاقيات كامب ديفيد محل جدل خصوصًا في ما يتعلق بتداعياتها على القضية الفلسطينية التي وجدت نفسها بدون مصر.

أدت اتفاقات كامب ديفيد إلى إخراج مصر – بوصفها القطب المركزي المناهض لإسرائيل - من دائرة الصراع وحل إحدى أهم العقبات التي كانت عالقة أمام الولايات المتحدة في سبيل فرض هيمنتها في المنطقة. يشير فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، في سيرته

الذاتية «الرواية المفقودة» بأن إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كانت نتيجة حتمية للانعطافات الحادة التي قام بها السادات منذ توليه رئاسة الجمهورية، فالذهاب لاتفاقية سلام بشكل منفرد من قبل مصر يعني الإخلال بالمساعي والجهود التي رمت إلى الوصول لحالة توازن إستراتيجي في المنطقة وعدم الارتهان لهيمنة الولايات المتحدة بوصفها الوصي والراعي. كما ويؤكد الشرع في هذا السياق بأن نبوءة هنري كيسنجر للصراع الدائر في المنطقة قد تحققت، وهي: «لا حرب من دون مصر، ولا سلام من دون سورية».[١٥]

الثورة الإسلامية في إيران وحرب لبنان الأولى: ١٩٧٩ – ١٩٨٢

بعد توجيه الضربة القاسمة للحركة القومية العربية وللتنظيمات اليسارية-الثورية في العالم العربي، ظهر على الساحة حضور لحركات وتيارات دينية عقائدية لم تحسب لها الولايات المتحدة وإسرائيل حسابًا. فمن اعتبر في السابق أداة من أجل التحريض على الشيوعية (التنظيمات الجهادية في أفغانستان على سبيل المثال لا الحصر) برز كبديل من أجل التعبير عن حالة الاستياء الشعبي المعادي للإمبريالية والصهيونية. بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتنامي قوة البعث العراقي ومساعيه المستمرة من أجل تحويل العراق إلى قوة نووية تضاهي قوة إسرائيل العسكرية وشيوع نجم منظمة التحرير وقدراتها العسكرية في لبنان، شعرت الولايات المتحدة ووكيلتها في المنطقة إسرائيل بتهديد مباشر من هذه القوى مجتمعةً. لم يستطع الاتحاد السوفييتي استغلال هذه التغيرات لانشغاله في غزوه لأفغانستان الذي حظي بدعم من قبل الولايات المتحدة من أجل استنزاف طاقاته وتأليب الرأي العام في العالمين العربي والإسلامي ضده. نجحت الولايات المتحدة في مساعيها بسبب الحرب الدائرة بين إيران والعراق من جهة، إذ حاولت جعل هذه الحرب تدوم لأطول فترة ممكنة دون أن يستطيع أحد الأطراف إلحاق هزيمة بالطرف الآخر، والسماح لإسرائيل بمواجهة التنظيمات الفلسطينية في جنوب لبنان من أجل الحد من مخاطرها وإضعاف قدراتها السياسية والعسكرية، وقد نجحت في ذلك جراء غزوها للبنان.

توضح هذه السياسات بشكل لا يقبل التأويل المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تمثلت في الانشغال بأعداء مشتركين، الحدّ من نفوذ قوى معارضة ومناوئة لإسرائيل وتهدد أمنها واستقرارها السياسي وتمنح شرعية لعدوانية إسرائيل وعدم التوصل لتوازن قوى إستراتيجي من خلال: ضمان تفوق إسرائيل العسكري من جهة، وعبر إنهاك أعدائها بمعارك داخلية وجانبية، من جهةٍ أخرى. نتيجةً لذلك خرجت الولايات المتحدة وإسرائيل بنصرٍ كبير نتيجة لتوغل الاتحاد السوفييتي في الوحل الأفغاني، انشغال إيران والعراق في الحرب الدائرة بينهما وإلحاق أضرار كبيرة في قوة منظمة التحرير وإضعاف شرعيتها وخروجها من لبنان بعيدًا عن الحدود الإسرائيلية. في السنة ذاتها استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد إدانة إسرائيل بالمجازر التي ارتكبتها في حرب لبنان منها: في ٩ حزيران فيتو أميركي ضد مشروع قرار إسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان. وفي ٢٥ حزيران: فيتو أميركي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وأيضًا في ٦ آب: فيتو أميركي يعرقل صدور قرار يدين إسرائيل جراء سياستها التصعيدية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا في لبنان. وبعدها عام ١٩٨٣ في ١٥ شباط صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في «صبرا وشاتيلا» في لبنان.

الانتفاضة الأولى ١٩٨٧

اندلعت الانتفاضة الأولى نتيجة لتغول الاحتلال الإسرائيلي الذي دام لأكثر من عقدين من الزمن وحمل معه مزيدًا من الاضطهاد، القمع، الظلم والممارسات العدوانية بحق الشعب العربي الفلسطيني. كما أن سوء الأوضاع التي سادت الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال والسيطرة التعسفية على كل الأصعدة من خلال قوانين الطوارئ زادت من عملية الاحتقان الداخلي ومن مطالب الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال واستقلاله الوطني. وصل النضال الشعبي الفلسطيني إلى أوجه خلال الانتفاضة الأولى التي تعرضت لمحاولات قمع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية ومحاولات للاحتواء من قبل جهات دبلوماسية أبرزها الولايات المتحدة. أدت

وقفت أميركا مجددًا في كامب ديفيد ٢٠٠٠ إلى جانب إسرائيل، واعتبرت أن إسرائيل قدمت عرضًا كريمًا وسخيًا للقيادة الفلسطينية التي لم ترتق إلى حجم التحديات وفرطت بفرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية تاريخية.

الانتفاضة إلى البدء بمفاوضات مع إدارة الرئيس ريغان في العام ١٩٨٩.

حققت الانتفاضة الأولى نتائج سياسية غير مسبوقة، وقد أيقنت الولايات المتحدة أهمية التوصل إلى سلام في المنطقة عبر التفاوض المباشر مع الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي. كما وأدركت قطاعات واسعة في إسرائيل أن للاحتلال تأثير سلبي عليها، وفهمت القيادة العسكرية في واشنطن وتل أبيب أنه لا وجود لحل عسكري للصراع مع الفلسطينيين، مما يعني ضرورة البحث عن حل سياسي على الرغم من حالة الرفض والتعنت الإسرائيلية التي عبر عنها رئيس الوزراء الليكودي إسحق شامير.

تزامنت الانتفاضة الأولى مع غزو الرئيس العراقي صدام حسين للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية (لم تستطع العراق أن تستجمع قواها وتسترد عافيتها بعد حرب الخليج الأولى التي استمرت لثماني سنوات مع إيران) والهزيمة التي لحقت به سياسيًا وعسكريًا. أدت نتائج هذه الحرب إلى ارتياح في صفوف المجتمع الإسرائيلي مما يعني نهاية أي تهديد محتمل من «الجبهة الشرقية» واستبعاد فكرة احتمال تشكيل قوات تحالف عربية لمهاجمة إسرائيل، ما أدى إلى تغير الشعور الإسرائيلي بالتهديد فاكتسبت إسرائيل القدر الكافي من الثقة الذي تمكنها من القيام بمبادرات سياسية أكثر خطراً، وأراد كل من الرئيس جورج بوش الأب وحلفائه الأوروبيين والعرب استخدام نتائج الحرب كنقطة انطلاق لعملية سلام بين العرب والدولة اليهودية بعد أشهر قليلة من النهاية الرسمية للحرب افتتح الرئيس جورج بوش الأب في العام ١٩٩١ أول مؤتمر للسلام العربي- الإسرائيلي حيث ضم جميع الأطراف المركزية الضالعة في الصراع. هنا برز دور موقف مغاير للولايات المتحدة حيث أصرت على تشكيل ضغوطات على إسرائيل من أجل إجبارها على المشاركة بالمؤتمر والبدء بعملية تفاوضية بغية التوصل إلى تسوية سياسية. كان موقف شامير سلبيًا تجاه أي عملية تفاوضية ولم يرغب التنازل أبدًا عن المنجزات التي حققتها إسرائيل عبر سنوات الصراع الطويلة. إلا أن حكومة بوش الأب عملت على تفعيل ضغوطات اقتصادية على إسرائيل بواسطة اقتراح ضمانة لقرض بقيمة ١٠ مليارات دولات من أجل استيعاب الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفييتي وخصوصًا أن إسرائيل مرت في هذا الوقت بأزمة اقتصادية وصلت فيها نسبة التضخم إلى نحو ٤٤٥٪.

لم تضطر واشنطن الانتظار طويلًا سيما وأن الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في العام ١٩٩٢ أدت إلى عودة إسحق رابين وحزب العمل ليتسلم مقاليد السلطة والانطلاق نحو مفاوضات سرية بهدف التوصل إلى صيغة لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

من أوسلو ١٩٩٣وحتى كامب ديفيد ٢٠٠٠

تم اتفاق أوسلو تحت رعاية ووصاية أميركية في حديقة البيت الأبيض في مدينة واشنطن الأميركية في ١٣ أيلول ١٩٩٣، بحضور الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون وكل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين. أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر توقيع هذا الاتفاق، الذي أعطاها صلاحيات لإدارة الشؤون الذاتية

لسكان قطاع غزة، والضفة الغربية مع استمرار المفاوضات لإنهاء قضايا النزاع الإستراتيجية المتمثلة في القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، وبالتالي فقد أوجد اتفاق أوسلو سلطة فلسطينية لديها شرعية دولية، ويتم دعمها في مهامها، والتزاماتها في إطار اتفاق أوسلو. كما أدى هذا الاتفاق إلى فتح الطريق أمام عقد معاهدة سلام أردنية-إسرائيلية. ساهم اتفاق أوسلو في توفير الغطاء الشرعي لنشأة السلطة الفلسطينية، وإدارتها بصلاحيات محدودة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وقد كانت هناك عوامل عديدة دفعت القيادة الفلسطينية لقبول هذا الاتفاق الذي لا يلبي الحد الأدنى من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كبل السلطة الفلسطينية سياسيًا .دعمت الولايات المتحدة هذا الاتفاق ورعته إلا أنه سمح لإسرائيل بمضاعفة نشاطها الاستعماري، تقطيع أوصال المناطق المحتلة والتواصل الجغرافي في ما بينها من خلال عملية بناء طرق وشق شوارع وتخطيط حيزي ضمن هدوء نسبي فلسطيني وعملية ضبط داخلية تقودها أجهزة امنية فلسطينية. انتهت اتفاقية أوسلو ولم تقم دولة فلسطينية، بل استطاعت إسرائيل توسيع رقعتها الاستيطانية وتحويلها إلى جزيرة معزولة تسيطر عليها قوات الاحتلال وتحتفظ بكافة المواقع الإستراتيجية فيها.

مرت سنوات التسعينيات بتحولات جدية خصوصًا بعد اغتيال إسحق رابين وصعود الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم. لقد عبر نتنياهو عن مواقف متشددة تجاه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ولم يرغب بتقديم «تنازلات» من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. بعد خسارته للانتخابات في العام ١٩٩٩ أمام منافسه أيهود باراك رأت الإدارة الأميركية أنه حان وقت التوصل لتسوية نهائية خصوصًا أن أيهود باراك أعلن أنه سيكمل طريق رابين، وبأنه سينسحب من لبنان على غرار الفهم الذي وصلت إليه القيادة العسكرية أن الخيار العسكري لن يؤدي إلى حل للصراع. عاد الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني إلى التفاوض مجددًا في كامب ديفيد ٢٠٠٠ تحت رعاية ووصاية واشنطن والرئيس بيل كلينتون، إلّا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق، وأعلن باراك أنه «لا يوجد شريك» وأعلنت القيادة الفلسطينية بأنها غير مستعدة للتفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مقابل بانتوستانات وليس مقابل دولة مستقلة، ولذلك اتضح أن «عملية السلام» وصلت إلى طريقٍ مسدود..

أدى هذا الفشل – إضافة إلى عواملَ أخرى وتطورات حصلت في باحات المسجد الأقصى – إلى اندلاع الانتفاضة الثانية. قامت حكومة باراك بمحاولة قمع لهذه الانتفاضة وإخضاع القيادة الفلسطينية للشروط التفاوضية الإسرائيلية. دعمت الولايات المتحدة الأميركية ممارسات إسرائيل العدوانية بالقضاء على الانتفاضة ومحاولات التمرد الفلسطينية. بعد وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض بدأ بالترويج إلى مشروع «خارطة الطريق» (٢٠٠٢) لدفع عجلة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من جديد وبغية الحصول على تأييد الدول العربية المعتدلة. قدمت خارطة الطريق «حلاً تدريجيًا» متعدد المراحل ومتعدد السنوات للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لكن لم تكن جميع الأطراف راضية عن خارطة الطريق، لا سيما المرحلة التي يجب فيها «انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة وإيقاف الاستيطان على الفور». ردًا على هذا التوجه، وصلت البيت الأبيض ٥٠ ألف رسالة احتجاج من زعماء المسيحية-الصهيونية، والتي، من بين أمور أخرى، ضغطت على إدارة بوش وبدوره لم يدفع في هذا الاتجاه ولم ينفذ التزاماته تجاه ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة. تجدر الإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة لم تتوقف فقط عند عدم تشكيل ضغوطات على إسرائيل أو عدم السماح بإدانتها بل أيضًا بالتغاضي وغض الطرف عن سياسات إسرائيل الاستيطانية والسماح لها بالتمدد أكثر وتغيير الحقائق والشروط الموضوعية وبالتالي التأثير على كل عملية تفاوضية في المستقبل. فضلًا عن ذلك يمكن ملاحظة الدعم الأميركي لإسرائيل في عدم إدانة عمليات الاغتيالات المنهجية التي قامت بها إسرائيل بحق القيادات الفلسطينية وإدانة العمليات التي قام بها الفلسطينيون في تلك الفترة.[١٦]

حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ حتى صفقة القرن

كما أن اندلاع حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦ أوضح دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. فقد عارضت واشنطن إصدار بيان إدانة بحق إسرائيل خصوصًا في أعقاب الجرائم والدمار الذي لحق ببيروت، وأصرت على السماح لإسرائيل بالقضاء على حزب الله في لبنان. كما

أصدر مجلس النواب قرارًا رسميًا (٩٢١) جاء فيه أن «الولايات المتحدة تدين الإرهابيين وهجماتهم الأخيرة ضد دولة إسرائيل، وتعتبر الدول التي تقف وراءهم مسؤولة عن النتائج» صدر القرار بأغلبية ٤١٠ أصوات مقابل ٧٥ فقط.[١٧]

بعد وصول باراك أوباما للبيت الأبيض حصل توتر في العلاقات الإسرائيلية الأميركية خصوصًا أن أوباما لم يسمح للوبي المسيحي-الصهيوني بالسيطرة على مواقع ودوائر اتخاذ القرار في البيت الأبيض. لم تشهد هذه الفترة تحولًا ملحوظًا ولا تغييرًا جوهريًا في مواقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وطبيعة موقعها التحالفي معها. إلا أن فترة ترامب شهدت تحولًا بارزًا نظرًا لتأثير اللوبي المسيحي الصهيوني. منذ يوم انتخابه حذر ترامب الفلسطينيين من أنه طالما لم يعودوا إلى طاولة المفاوضات، فسوف يقلص من أموال المساعدات الأميركية التي يتلقونها، وقطعت بعض المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للأونروا. كما برز دعم ترامب لإسرائيل بقرار نقل السفارة الأميركية للقدس. وهكذا في ٦ كانون الأول٢٠١٧، أعلن ترامب أن الولايات المتحدة ستعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لا ينبغي التقليل من أهمية نقل السفارة الأميركية، فهو خطوة مهمة لتثبيت الوضع القائم.[١٨] كما وعرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب رؤيته الجديدة للسلام وحل الصراع. سبقت هذا الإعلان خطوات عديدة أهمها: قرار الرئيس الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، ثمّ قرارات تنزع الطابع غير القانوني عن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بالإضافة لإعلان ترامب عن «سيادة إسرائيل على الجولان». رؤية ترامب للسلام، كما سميت بصفقة القرن، تعبر عن الرؤية الإسرائيلية لحل الصراع، فهي تنص على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وتلغي حق العودة بشكل نهائي وتنسف حقوق اللاجئين.

تلخيص

على خلفية تجذر القومية العربية وطروحاتها الاشتراكية في المنطقة ودعمها لحركات التحرر الوطني المناهضة للاستعمار والتي شكلت تهديدًا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأميركية ومصالحها التوسعية في المنطقة خاصةً أنها كانت مدعومة اقتصاديًا وعسكريًا من الاتحاد السوفييتي، رأت واشنطن أن إسرائيل أصبحت ورقة إستراتيجية يجب توظيفها من أجل حماية مصالح الولايات المتحدة وكبح جماح القوى المناهضة لها. بناءً عليه رأت الولايات المتحدة الأميركية أن تقوية إسرائيل وجعلها تتفوق اقتصاديًا وعسكريًا من شأنه إحداث خلل في موازين القوى الإقليمية والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وهيمنتها في المنطقة. كما رأت أن إلحاق هزيمة بنظام جمال عبد الناصر سيؤدي إلى أفول نجمه والقضاء على مشروعه السياسي السيادي، الوحدوي والاشتراكي، ومحاصرة خياراته الداعمة لحركات التحرر الوطني المناوئة أصلا للإمبريالية وسياسة «الباب المفتوح» التي جعلت من الثروات الطبيعية للبلدان العربية نهبًا بيد الولايات المتحدة وأداة لخدمة مشروعها التوسعي.

في أعقاب ذلك، أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بأسلحة وعتاد وخبرات جعلها تتفوق عسكريًا وجيرت كافة الأسباب والعوامل حتى إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية، وانتكاس الخيارات السياسية التحررية وإخضاع كافة التراب الفلسطيني، الجولان العربي السوري وأجزاء كبيرة من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية. منذ ذلك الحين عمدت الولايات المتحدة على اختلاف إداراتها إلى دعم إسرائيل وتوفير الغطاء السياسي، العسكري والأمني من أجل الحفاظ على موقعها خصوصًا في ظل تنامي قوة المحور الإسلامي الممانع والمناوئ للهيمنة الأميركية في المنطقة. تنظر الولايات المتحدة لإسرائيل التوسعية على أنها «كلب الحراسة» لمصالحها في المنطقة ولذلك تسعى إلى تقويتها بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها.

أصبح التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة أمراً مفروغاً منه فالتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على «أمن» و«مصالح» إسرائيل هو أحد الأسس المركزية للسياسات الخارجية الأميركية. لا يقتصر التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة على القيادة الأميركية فقط وإنما يظهر أيضًا في الرأي العام الأميركي الذي يبدي تعاطفًا كبيرًا مع إسرائيل خصوصًا في ما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي.

بالإمكان الاستنتاج أن منظومة العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل كانت لها تداعيات على مستوى موازين القوى في المنطقة، خارطة الأعداء والأصدقاء، الاصطفافات والتحالفات المختلفة وأخيرًا

عـــلى أشـــكال الانتظـــام الســـياسي والخيـــارات الممكنـــة. فالعلاقـــة بـــين هاتـــين الدولتـــين أدت إلى فشـــل الخيـــار القومـــي، وانحســـار التيـــارات اليســـارية، وعليـــه ظهـــرت تيـــارات إســـلامية راديكاليـــة طرحـــت نفســـها بديـــلًا لكلتـــا الحالتـــين، ولاقـــت امتـــدادًا ودعمًـــا شـــعبيًا واســـعًا. كمـــا أن الدعـــم المنهجـــي مـــن قبـــل الولايـــات المتحـــدة لإسرائيـــل ومحـــاولات الحـــدّ مـــن امتـــداد وتوغـــل الاتحـــاد الســـوفييتي في المنطقـــة، الـــذي تراجعـــت قوتـــه وزاد انشـــغاله بأزمـــات داخليـــة وانهيـــاره في نهايـــة المطـــاف جعـــل الكثـــير مـــن الـــدول العربيـــة تـــترك هـــذا الخيـــار وتتنـــازل عـــن ســـعيها للتوصـــل لحالـــة تـــوازن إســـتراتيجي في المنطقـــة والبحـــث عن إمكانـــات لترتيـــب علاقاتهـــا والحفـــاظ عـــلى موقعهـــا ضمـــن الرؤيـــة الأميركيـــة للمنطقـــة، وبالتـــالي القبـــول بإسرائيـــل وممارســـاتها والإذعـــان للهيمنـــة الأميركيـــة. رأت هـــذه الـــدول أن محـــاولات الاصطفـــاف إلى جانـــب القـــوى المعاديـــة للرؤيـــة الأميركيـــة مصيرهـــا الهزيمـــة والانهيـــار، ولا مفـــر إلا للبحـــث عـــن موطـــئ قـــدم ضمـــن التصـــورات الأميركيـــة وحســـاباتها السياســـية. مـــن هـــذا البـــاب يمكـــن تفســـير اتفاقيـــة الســـلام مـــع مـــصر والأردن والاتفاقيـــات الأخـــيرة مـــع كل مـــن الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة، البحريـــن والمغـــرب. ومـــن هـــذا البـــاب إيـــاه يمكـــن قـــراءة خارطـــة الاصطفافـــات في المنطقـــة حيـــث تقـــف هـــذه الـــدول في خنـــدق واحـــد أمـــام الـــدول والحـــركات المناوئـــة للهيمنـــة الأميركيـــة وبســـط نفوذهـــا عـــلى المنطقـــة: إيـــران، ســـورية، حـــزب اللـــه وحمـــاس.

الهوامش

١ جلبير أشقر، **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، (لبنان: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص ١٤.

٢ رشيد الخالدي، **القفص الحديدي، قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**، (القدس: معهد فان لير، ٢٠١٣) (بالعبرية).

٣ أشقر، ٢٠٠٤.

4 Noam Chomsky, Fateful Tringale: The United States, Israel and the Palestinians, (Cambridge: South End Press, 1999).

٥ الخالدي، ٢٠١٣.

٦ للتوسع بشأن الانعكاسات الاقتصادية للعلاقات الإسرائيلية-الأميركية، انظروا: أساف شارون وآخرون، «تحالف مأزوم-مكانة إسرائيل في العالم وقضية العزلة»، موقع مولاد- مركز التجدد الديمقراطي، ٢٠١٣ (عبرية)
http://www.molad.org/images/upload/files/Brit-BeMashber.pdf

7 Hafiz Zakariya, "The American Evangelical Christians and the U.S. Middle East policy: A case study of the Christians United for Israel (CUFI)", *Intellectual Discourse*, 20:2 (2012), p142.

8 Mamdani, Mahmood, *Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities*, (Harvard University Press, 2020).

٩ شاركت إسرائيل حتى سنوات السبعينيات في بطولات رياضية دولية ضمن القارة الآسيوية، إلاّ أن التطورات السياسية والحروب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية ساهمت في تشكيل بيئة معادية لها مما أفضى في نهاية المطاف إلى قرار بإخراجها من كل هذه البطولات في العام ١٩٧٤. عادت إسرائيل لتنضوي تحت مؤسسة الرياضة الأوروبية في العام ١٩٩١ ومنذ ذلك الحين تشارك في كافة البطولات التابعة للمنتخبات والأندية الأوروبية. كما وشاركت إسرائيل في مسابقة الفن والغناء الأوروبية لأول مرة في العام ١٩٧٣وفازت مرات عدة فيها.

١٠ للتوسع بشأن الانعكاسات الاقتصادية للعلاقات الإسرائيلية-الأميركية، انظروا: أساف شارون وأخرون، «تحالف مأزوم-مكانة إسرائيل في العالم وقضية العزلة»، موقع مولاد- مركز التجدد الديمقراطي، ٢٠١٣ (عبرية)
http://www.molad.org/images/upload/files/Brit-BeMashber.pdf

١١ راما دراز، «موقف الولايات المتحدة الأميركية من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. **مجلة وميض الفكر**، العدد ١(شباط ٢٠٢٠)
http://wameedalfikr.com/wp-content/uploads/202006//%D985%%D988%%D982%%D981-%%D8%A7%D

١٢ علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية** ١٩٤٥-١٩٨٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١٨٨؛ ينظر أيضًا: فواز جرجس، المصدر السابق، ص٣٠٦.

١٣ محمد عزيز شكري، «الولايات المتحدة الأميركية والقضية الفلسطينية»، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت ١٩٩٠، ص٢٦.

١٤ صالح الدهني، « رقم كبير.. كم مرة استخدمت أميركا الفيتو لمصلحة إسرائيل «موقع عربي٢١، ١٩,١٢,٢٠١٧
https://arabi21.com/story/1057548/%D8%B1%D982%%D985-%%D983%%D8%A8%D98%A%D8%B1-%D983%%D985-%

١٥ فاروق الشرع، **الرواية المفقودة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).

16 Lee Marsden, *For God›s Sake: The Christian Right and US Foreign Policy*, (New York: Zed Books Ltd, 2008)

17 Marsden, 2008,p205

18 TOI staff, "Trump says he moved US embassy to Jerusalem 'for the evangelicals", The Times of Israel Post. August 18, 2020, https://www.timesofisrael.com/trump-says-he-moved-us-embassy-tojerusalem-for-the-evangelicals/